العرب
الإثنين 2019/11/25
السنة 42 العدد 11539

المريض الإيراني والعراق

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يدل مجيء نائب الرئيس الأميركي مايك بنس إلى كردستان العراق وإلى قاعدة عسكرية أميركية في محافظة الأنبار على أن في واشنطن من ليس مستعدا للتساهل مع إيران. يكفي اتصاله الهاتفي بعادل عبدالمهدي رئيس الوزراء العراقي وتحذيره من النفوذ الإيراني في العراق لتأكيد ذلك.

تتصرّف الإدارة الأميركية الحالية، أقلّه إلى الآن، بطريقة حازمة مع إيران بغض النظر عن وضع الرئيس دونالد ترامب والصعوبات الداخلية التي تعترض إعادة انتخابه رئيسا في تشرين الثاني – نوفمبر 2020. تعكس هذه الصعوبات الحقيقية جلسات الاستجواب في الكونغرس التي محورها الضغط الذي يُقال إنّ ترامب مارسه على أوكرانيا من أجل ملاحقة نجل جو بايدن نائب الرئيس السابق الذي يحتمل أن يكون منافسه من الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

بات العراقي يعرف أن المريض الإيراني لم يأت لمعالجته، بل جاء لينزع أي أمل في تحسّن الوضع في العراق. ليس هناك سوى الخراب والدمار حيثما حلت إيران

المهمّ أن في هذه الإدارة الأميركية نواة صلبة تعرف ما هي إيران ولا تحيد عن الخط المتشدد الذي رسمه أصلا دونالد ترامب الذي مزّق الاتفاق في شأن ملفّها النووي الذي وقّع في تموز- يوليو من العام 2015 في عهد الرئيس باراك أوباما. كان أوباما مأخوذا بإيران وكان يختزل كلّ أزمات الشرق الأوسط والخليج بملفّها النووي، غير آبه بأنّ المشكلة مع إيران لم تكن يوما في هذا الملفّ بمقدار ما أنّها في مكان آخر. المشكلة في السلوك الإيراني خارج إيران، بما في ذلك العراق، وفي الإصرار على امتلاك أسلحة تهدّد بها جيرانها مثل الصواريخ الباليستية.

تبيّن أن هذه النواة الصلبة في الإدارة الأميركية تعرف الكثير عن إيران وتعرف خصوصا ما تفعله في العراق الذي تحوّل بسبب إدارتي بوش الابن وأوباما إلى شبه مستعمرة إيرانية. هل حرّرت الولايات المتحدة العراق من حكم صدّام حسين ودفعت كلّ هذا الثمن من أجل أن يتحوّل العراق في نهاية المطاف إلى جرم يدور في الفلك الإيراني... بل إلى مكان تمارس منه طهران سياسة الابتزاز التي تتقنها في التعاطي مع واشنطن وذلك منذ ما يزيد على أربعين عاما عندما كان جيمي كارتر رئيسا؟

يتبيّن حاليا أن إدارة ترامب تضمّ مسؤولين يعرفون تماما الشرق الأوسط والخليج ويعرفون خصوصا إيران وما تفعله منذ أربعين عاما. هناك نائب الرئيس بنس وهناك وزير الخارجية مايك بومبيو الذي يمتلك خطابا سياسيا واضحا لا لبس فيه عندما يتعلّق الأمر بإيران. خروج جون بولتون من الإدارة على لم يؤثر من السياسة الخارجية. صحيح أن بولتون كان صقرا وكان من دعاة الرد عسكريا على إيران، إلّا أن الصحيح أيضا أنّ من المهمّ جدا تفادي السقوط في الفخّ الإيراني. تبيّن بكل بساطة أن للعقوبات على إيران فعالية أكبر بكثير من أي مواجهة عسكرية معها كانت تسعى إليها بنفسها للظهور في مظهر من يتصدّى لأميركا في المنطقة.

في كلّ الأحوال، كشفت الأحداث الأخيرة مدى رفض الشعب العراقي لإيران. كشفت أيضا حجم الضغوط الإيرانية على العراق ومدى ارتباط مستقبل النظام الإيراني بنفوذه في العراق. من هذا المنطلق، كان تحذير نائب الرئيس الأميركي لعادل عبدالمهدي في محلّه في وقت ليس ما يشير إلى الثورة الشعبية في إيران مجرّد حدث عابر. كذلك، ليس ما يشير إلى أنّ الشارع العراقي مستعد للاستكانة والرضوخ للأمر الواقع الذي تسعى إيران إلى فرضه، بما في ذلك إبقاء عادل عبدالمهدي في موقع رئيس الوزراء.

يأتي التحذير الأميركي في توقيت مناسب. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هل عادل عبدالمهدي رجل المرحلة في العراق... أم أنّه رجل إيران؟ سيكون على الرجل الاختيار بين مصالح العراق ومصالح إيران. أي بين ما يطمح إليه المواطن العراقي الذي يعرف أن "الجمهورية الإسلامية" لا تمتلك منفذا حيويا للالتفاف على العقوبات الأميركية بأهمية المنفذ العراقي.

مرّة أخرى، يستحيل الاستخفاف بما تشهده إيران من انتفاضة شعبية مستمرّة أظهرت عمق الانقسامات القومية وإفلاس النظام. هناك إفلاس إيراني على كلّ صعيد، سياسيا واقتصاديا وحضاريا، ذلك أنّ ليس لدى النظام الإيراني من أسلوب آخر يتعاطى به مع مواطنيه غير القمع. هؤلاء المواطنون كانوا على استعداد للتراجع في الماضي، كما حدث في العام 2009 إبان "الثورة الخضراء". كان لديهم ما يخسرونه. لم يعد في السنة 2019 لدى الإيرانيين ما يخسرونه في ظلّ نظام لم يجد بديلا من الاعتماد على دخل النفط والغاز الذي استطاعت الولايات المتحدة عبر العقوبات تقليصه إلى أبعد حدود.

في المقابل، هناك لدى العراقيين ما يخسرونه. إنّ تخلّصهم من إيران سيعيد للعراقي كرامته قبل أيّ شيء آخر. فضلا عن ذلك، إن تقلّص النفوذ الإيراني سيساعد إلى حدّ كبير في تفادي قيام نظام عراقي على الطريقة الإيرانية. بكلام أوضح، سيعني ذلك تفادي تطبيق تجربة "الحرس الثوري" الإيرانية على العراق عن طريق "الحشد الشعبي" الذي ليس سوى مجموعة من الميليشيات المذهبية التي تدار من طهران.

الأكيد أن الوضعين العراقي والإيراني ليسا سهلين. لكنّ الأكيد أيضا أن التحذير الأميركي لعادل عبدالمهدي هو تحذير مدروس. هناك رغبة أميركية واضحة في تفادي سقوط العراق. تترافق هذه الرغبة مع رهان أميركي على أن العراقيين يريدون بالفعل استعادة بلدهم. يحدث ذلك في وقت لا رهان إيرانيا آخر غير الرهان على سقوط ترامب. تبيّن أن هذا الرهان ليس في محلّه. هناك إدارة تعمل وتعرف ما تريد بوجود المقيم في البيت الأبيض وفي غيابه، خصوصا عندما يتعلّق الأمر بالموضوع الإيراني. لعلّ أهمّ ما في ذلك كلّه أن مفعول العقوبات الأميركية بدأ يظهر وبات العراقي يعرف أن المريض الإيراني لم يأت لمعالجته، بل جاء لينزع أي أمل في تحسّن الوضع في هذا البلد المهمّ الذي كان بين مؤسسي جامعة الدول العربية.

لم يخسر العراق الحرب مع إيران، وهي حرب استمرّت ثماني سنوات كي يستسلم لها. قاوم العراق محاولة تصدير الثورة الإيرانية إليه بشراسة ليس بعدها شراسة بين 1980 و1988. دفع غاليا ثمن تلك المقاومة التي تجددت في السنة 2019 في ظل رغبة شعبية عارمة في الانتماء إلى ثقافة الحياة وليس إلى ثقافة الموت والفساد التي تسعى إيران إلى فرضها على البلد الجار. إنّه رهان عراقي في محلّه، لا لشيء سوى لأن ليس لدى إيران أي علاج لا للعراق ولا لغير العراق. ليس هناك سوى الخراب والدمار حيثما حلت إيران، أكان ذلك في لبنان أو سوريا أو اليمن. وهذا ما يراه العراقي العادي بأمّ عينيه... على أمل أن يراه عادل عبدالمهدي يوما!

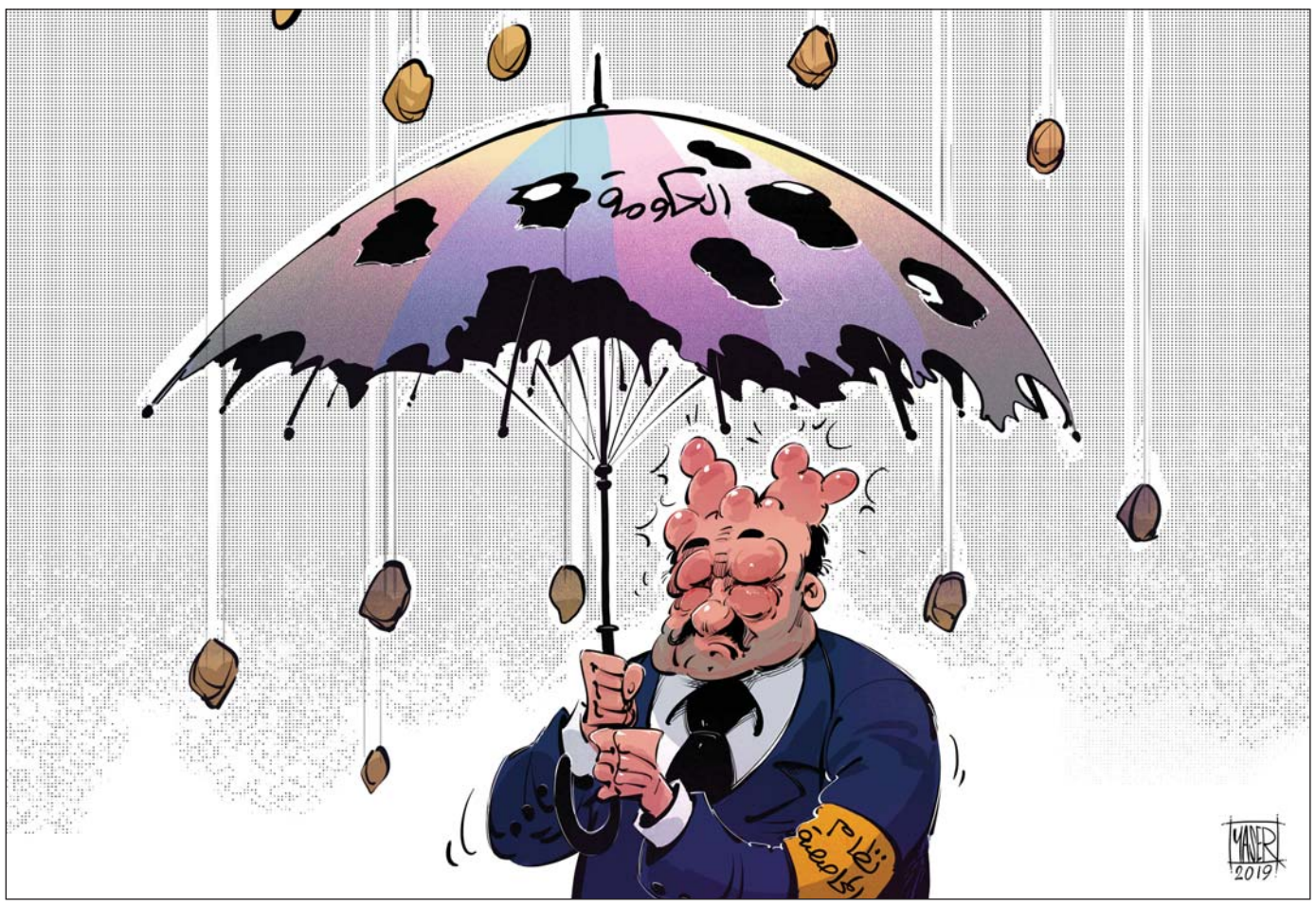

أيها الثوار العراقيون: تنتصرون أو ينتصرون

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها أن الإيرانيين والعراقيين، على امتداد أجيال وأجيال، كانوا يتزاورون دون أذونات دخول، ويتزاوجون. وكانت زهور حسين الشيعية العراقية من أصل إيراني ويوسف عمر السني البغدادي، يغنيان بالفارسية في الإذاعة الوحيدة، التي يستمع إليها أصحاب الحكم العراقي ومعارضوهم، ولا أحد يشتكي أو يعترض.

وعشراتٌ من أبرز الأدباء والشعراء والتجار وقادة الجيش والأمن وشرطة الحدود، كانوا من أصول إيرانية استوطن أجدادُهم وآباؤهم العراق، وحصلوا على جنسيته، وأصبحوا من أهله المحترمين الأوفياء، بل من أكثرهم وطنية عراقية صافية، وغيرة عليه.

ولم تتغيّر الأمور إلا حين حكمت الظروف "المحيِّرة" بصعود اثنين، صدام حسين والإمام الخميني، إلى موقع القيادة في البلدين، وفي نفس العام، وبالانقلاب.

الأول ارتكب غلطة الشاطر، حين طرد ضيفه الإمامَ السياسي، الذي "كان" يعشقه الكثيرون من الإيرانيين والعراقيين واللبنانيين الشيعة، بطلب من الشاه، بعد توقيع اتفاقية الجزائر. رماه صدام مع ولده على حدود الكويت، التي رفضت منحه تأشيرة دخول، خوفا من غضب الشاه، لتلتقطه فرنسا وأميركا وتحملانه إلى باريس وتُعينانه على نشر رسائل الكاسيت، التي أسقط بها حكم الشاه، ليصبح حاكم إيران المطلق القوي، وليرفع شعار تصدير الثورة لإسقاط "الدكتاتور البعثي الكافر" في العراق.

والثاني أي الخميني كان الأكثر عنادا وجبروتا وعنجهية. فقد ترجم حقده الشخصي والقومي والطائفي على الحاكم الذي أهانه ذات يوم بإعلان دعوته إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية على أنقاض حكومات المنطقة، وأولها العراق. وقد أشعل ذلك بينهما حرب الثماني سنوات، التي خلفت الملايين من القتلى والمفقودين والأسرى والمشوهين. وأحرقت مئات المليارات من الدولارات من موارد الدولتين ورسخت الاقتتال المذهبي بين من أيد هذا ومن عاضد ذاك.

في المقابل لجأ صدام إلى الاستنجاد بالعصبية القومية العروبية لجعل حربه دفاعا عن البوابة الشرقية للوطن العربي ضد الهجمة الفارسية "المجوسية" لاستثارة حمية عروبة المصريين والأردنيين وعرب الخليج.

واندفع الخميني إلى إنعاش العنصرية الفارسية، مستغلا دعاية صدام ضد الأمة الفارسية وأمجادها القومية القديمة، جنبا إلى جنب مع جهده الكبير الذي بذله لاستثمار مظلومية الشيعة العراقيين والعرب، في ظل حكم الطائفة السنية في العراق وفي غيره من الدول العربية التي يتواجدون فيها، رافعا شعارات نصرة الإمام علي، الذي اغتصبت منه الخلافة، والثأر للإمام الحسين من قاتليه.

شيء آخر. لقد تعلم الخميني من هزيمته في حرب الثماني سنوات مع خصمه الشخصي والقومي والمذهبي، صدام حسين، أنّ خوض حربه ضده بوكلائه المحليين أضمن للنتيجة، وأقل تكلفة من خوضها بجنود جيوشه الإيرانية وسلاحها. فعمد إلى تأسيس الأحزاب والتجمعات والمنظمات والميليشيات من أبناء الدول التي يريد غزوها. وأوصى قادة نظامه باتباع النهج ذاته، والالتزام به لإكمال المسيرة نحو دولة الخلافة الجديدة، لكن وفق شروط الخميني وفهمه وقناعاته، وحده لا شريك له.

حان وقت عودة نظام الشاه الإيراني الجديد على أعقابه، منتوف الريش، مكسور الجناحين، إن لم يكن اليوم فغدا، فلكل بداية نهاية

ورغم رحيله فقد بقيت فتاواه وتوجيهاته وراءه ترسم سياسات وريثه الولي الفقيه.

والحقيقة أن نظام صدام لم تُسقطه دباباتُ الأميركيين، وحدها، بل المعونةُ الإيرانية والسورية الأسدية التي لا تنكرها إيران، بل تباهي بها على الدوام.

وهنا نأتي إلى الخلاصة، ونسأل، ما نفع سياسة القمع والقتل والاغتيال وتفجير المفخخات وإيقاظ الأحقاد الطائفية النائمة، وتبنّي خونة أوطانهم الفاسدين الجهلة المتخلفين وتسليطهم على الشعب العراقي؟ وما نفع إغضاب ملايينه الصابرة، الشيعية قبل السنية، والعربية قبل الكوردية والتركمانية، والمسلمة قبل المسيحية، وجعلها تترقب الساعة التي ترى فيها نهاية الظلم والظالمين؟

سؤال آخر، كم يبلغ عدد الموالين لنظام القتل الإيراني في العراق؟ أليسوا، في الجسد الوطني العراقي الأبي الأصيل، فئةً ناشزة، ونقطة في بحر؟

إذن، وبعد رحلة مضنية دامية طويلة قطعها نظام الشاه الإيراني الجديد من طهران إلى بغداد، ومنها إلى دمشق وبيروت، وأنفق عليها سيولا من دماء الإيرانيين والعراقيين واللبنانيين وغيرهم، وأطنانا من الدنانير والتومانات والدولارات، حان وقت عودته على أعقابه، منتوف الريش، مكسور الجناحين، إن لم يكن اليوم فغدا، وإن لم يكن غدا فبعد غد. فلكل بدايةٍ نهاية، ولكل ذهاب إياب.

كَلِمة أخيرة. مثلما حدث للمنتفضين الإيرانيين، في الأيام الأخيرة، سوف يحدث لإخوتهم المنتفضين العراقيين، إن هم تراجعوا أو تكاسلوا أو صدقوا وعود الغدارين.

فسوف يتلقّطُهم الجلادون، واحدا واحدا، مدينة مدينة، وقرية قرية، وشارعا شارعا، ودارا دارا، ولاتَ ساعة مندمٍ، كما يقولون.

فمن أجل سلامتكم وخلاص شعبكم ووطنكم، يا ثوار شهر تشرين الفضيل، اصبروا وصابروا فأنتم الغالبون.

إسقاط النظام هو الأصل في العراق

فاروق يوسف
كاتب عراقي

يخطئ السياسيون العراقيون حين يرفضون الإصغاء إلى صوت المحتجين. فهم عن طريق ذلك الرفض إنما ينتحرون.

الجنون وحده هو ما يغري أولئك السياسيين بأن حلولهم الأمنية ستؤدي إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تعيد الأمور في العراق إلى الوضع الذي كانت عليه قبل انتفاضة تشرين الثاني/ أكتوبر.

لقد أثبتت الوقائع ما كان متوقعا منذ البدء. فالقتل لم يؤدّ إلى وأد الاحتجاجات بل كان سببا في اتساعها. وهو ما يشير إلى حقيقة أن الأسباب التي تقف وراء الاحتجاجات لا يمكن أن تنتهي بالقتل.

لو كان العراقيون قد خرجوا إلى الشوارع محتجين لمجرد اختلاف في رأي سياسي لكان القتل قد دفع بهم إلى العودة إلى منازلهم مهزومين.

غير أن المحتجين ليسوا سياسيين ولا ينتمون إلى حزب وليست لديهم منطلقات عقائدية ولا يتحركون وفق أجندات مسبقة. ما لديهم من الأسباب لا يمكن فهمه إلا من جهة الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه. وهو واقع لن يغيره القتل. لن يكون القتل فيه إلا سببا مضافا للاحتجاج.

الرهان على القتل هو رهان خاسر. ذلك ما كان يجب على السياسيين العراقيين أن ينظروا إليه بعيون مفتوحة.

فالشباب خرجوا محتجين بعد أن صاروا على يقين من أنهم لن يخسروا شيئا وكان شعارهم "نريد وطنا" هو التجسيد الأمثل لما هم فيه من حالة يأس. ذلك لأن الإنسان حين يشعر أنه فقد وطنه وهو مقيم على أرضه لا يمكن أن يكون لديه شيء آخر يفقده.

ما فعله سياسيو العراق إنما يكشف عن غبائهم السياسي. وهو ما كان متوقعا بعد أن أغرقوا أنفسهم في مستنقع فساد غير مسبوق، سيكون الخروج منه بمثابة معجزة.

ومن مظاهر غبائهم أنهم اعتقدوا أن إيران ستنقذهم وتمد لهم حبل نجاة لا ينقطع. ولأن إيران لا تملك حلا آخر غير استعمال ميليشياتها في مواجهة المحتجين فقد كانت نصيحتها الضربة القاضية، التي لن يعود بعدها النظام السياسي قادرا على استعادة شيء من قدرته على إدارة الأزمة.

كل شيء بات متأخرا.

الحكومة فقدت شرعيتها في ظل استفتاء شعبي كانت الاحتجاجات عنوانه، أما النظام السياسي فقد تم استهدافه من قبل المحتجين، كونه عقبة في طريق أية محاولة لبناء دولة حديثة واستعادة الشعب العراقي لوطنه.

وإذا ما كان السياسيون العراقيون قد أدركوا منذ البدء أن المحتجين ما خرجوا إلى الشارع إلا بعد أن يئسوا من إمكانية النظام على التحرر من فساده، الذي يستند إلى محاصصة حزبية وطائفية، فإنهم لم يعلنوا عن الرغبة في التراجع عن آليات وضوابط وبرامج ذلك النظام.

كانت الصورة لدى أولئك السياسيين قائمة على أساس الفصل بين ما تفعله الحكومة وبين النظام، الذي تستمد قوتها منه. لذلك فإنهم لجأوا إلى إطلاق الوعود بإجراء تغييرات وزارية غير أنهم سرعان ما تراجعوا عنها، ليس بسبب ضغوط إيرانية، بل لأنهم أدركوا أن ذلك الإجراء لن يكون نافعا في الحد من التظاهرات بل قد يسبب صدعا في النظام لن يكون من اليسير إصلاحه.

الحكومة خائفة على النظام والنظام خائف على الحكومة. فالحكومة التي هي نتاج نظام المحاصصة، لن يكون في إمكانها التفاوض مع المحتجين في ما يتعلق بمصير النظام. في المقابل فإن النظام قد اتخذ من الحكومة واجهة زجاجية تتلقى الحجارة ظنا منه أن وجود تلك الواجهة سيعيق وصول تلك الحجارة إليه.

تلك حقيقة كان المحتجون على بينة منها حين طالبوا بطي صفحة النظام الطائفي ومحو كل أثر له قافزين على الحكومة، التي هي بالنسبة لهم مجرد نتاج لذلك النظام.

ما هو مؤكد أن الحكومة تتحمل المسؤولية المباشرة عن عمليات القتل، التي مورست بحق المتظاهرين، غير أن كل ذلك القتل ما كان له أن يكون بذلك الحجم الاجرامي لولا سعي النظام مذعورا للدفاع عن نفسه.

لقد كان المحتجون محقين حين طالبوا برحيل النظام وهم لا يقصدون الحكومة كما جرت عليه العادة. فالنظام السياسي لا ينحصر في الحكومة بل هو يمتد ويتسع ليشمل جميع الأحزاب التي تقاسمت ثروات العراق منذ احتلاله عام 2003 وحتى الآن.